

نظرة عامة



الشفافية:

100/ 18

(درجة مؤشر الموازنة المفتوحة)



مشاركة الجمهور:

100/ 0



الرقابة على الموازنة:

100/ 11

نبذة عن المسح

قرارات الحكومة الخاصة بالموازنة - ما هي الضرائب التي يتعين فرضها والخدمات التي يتعين توافرها وحجم الديون التي يتعين عليها تكبدها - مما يؤثر على مدى المساواة في المجتمع ورفاهية شعبه بما في ذلك ما إذا كانت الفئات الأكثر حرماناً سوف تتاح لها فرص حقيقية لعيش حياة أفضل. ويعد من الضروري إعلام الحكومات الجمهور وإشراكهم في هذه القرارات الحيوية التي تؤثر على حياتهم.

يعد مسح الموازنة المفتوحة هو الأداة البحثية الوحيدة في العالم المستقلة والمقارنة والقائمة على الحقائق والتي تستخدم المعايير المقبولة دولياً في تقييم:

- الشفافية: وصول الجمهور إلى معلومات حول موازنة الحكومة المركزية
- المشاركة: الفرص الرسمية المتاحة للجمهور للمشاركة في عملية الموازنة الوطنية
- الرقابة: ودور مؤسسات الرقابة على الموازنة كالسلطة التشريعية والتدقيق في عملية الموازنة.

يساعد المسح المجتمع المدني المحلي على تقييم حكومته والتشاور معها بشأن الإبلاغ وكيفية استخدام الأموال العامة. يغطي الإصدار السابع من مسح الموازنة المفتوحة 117 دولة.

للاطلاع على المزيد من المعلومات، بما في ذلك منهجية مسح الموازنة المفتوحة الكاملة والتقارير العالمي لعام ٢٠١٩ والنتائج الخاصة بجميع الدول المسوحة ومستكشف البيانات الرجاء التفضل بزيارة الموقع الإلكتروني:

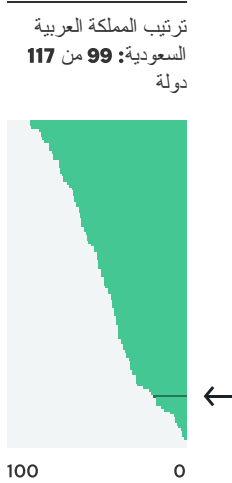
[/https://www.internationalbudget.org/open-budget-survey](https://www.internationalbudget.org/open-budget-survey)



يقيس هذا الجزء من مسح الموازنة المفتوحة إمكانية وصول الجمهور إلى المعلومات المتعلقة بكيفية قيام الحكومة المركزية بزيادة الموارد العامة وإنفاقها ويتم تقييم مدى توفر ثنائي وثائق أساسية للموازنة على الإنترنت، وتوقيتها وشموليتها باستخدام ١٠٩ مؤشرات ذات وزن مماثل بحيث تحصل كل دولة على مقياس من ٠ إلى ١٠٠. وتشير درجة الشفافية 61 أو أكثر إلى أن الدولة من المرجح أن تنشر ما يكفي من المواد لدعم النقاش العام حول الموازنة.

حصلت المملكة العربية السعودية على درجة شفافية 18 (من 100)

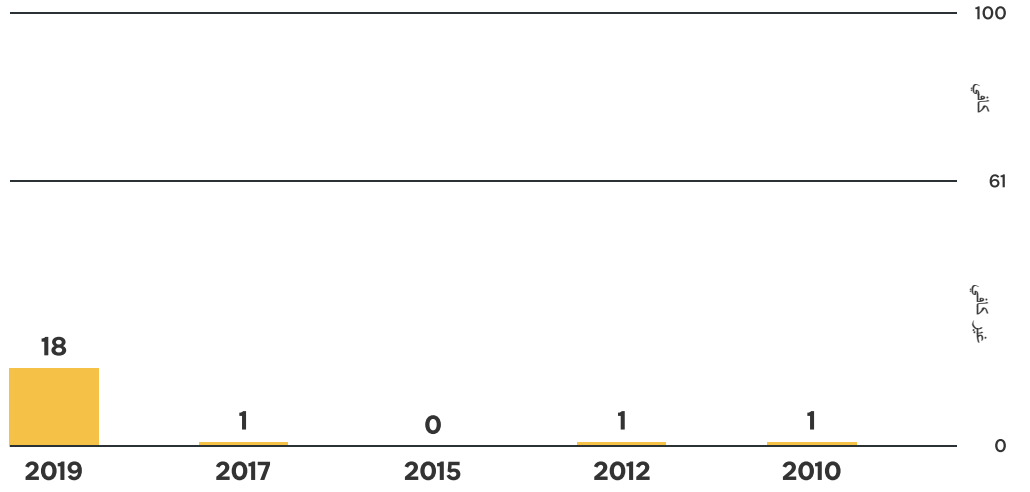
مقارنة درجة الشفافية المملكة العربية السعودية مع الدول الأخرى



| الدرجة | الدولة | المعدل العالمي |
|--------|--------------------------|----------------|
| 45 | | |
| 61 | الأردن | |
| 43 | مصر | |
| 43 | المغرب | |
| 35 | تونس | |
| 18 | المملكة العربية السعودية | |
| 9 | العراق | |
| 6 | لبنان | |
| 2 | الجزائر | |
| 2 | السودان | |
| 1 | قطر | |
| 0 | اليمن | |

100 كافي 61 غير كافي 0

كيف تغيرت درجة الشفافية في المملكة العربية السعودية بمرور الوقت؟



توفر وثائق الموازنة للجمهور

- متاح للجمهور
- تم نشره في توقيت متأخر أو لم يتم نشره عبر الإنترنت أو تم إنتاجه للأغراض الداخلية فقط
- ⊘ لم يتم إنتاجه

| الوثيقة | 2019 | 2017 | 2015 | 2012 | 2010 |
|---------------------------------|------|------|------|------|------|
| البيان التمهيدي للموازنة | ● | ⊘ | ⊘ | ⊘ | ⊘ |
| مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية | ⊘ | ⊘ | ● | ● | ● |
| الموازنة المقررة | ● | ● | ● | ● | ● |
| موازنة المواطنين | ● | ● | ⊘ | ⊘ | ⊘ |
| التقارير السنوية | ● | ⊘ | ⊘ | ⊘ | ⊘ |
| المراجعة نصف السنوية | ● | ⊘ | ⊘ | ⊘ | ⊘ |
| تقرير نهاية السنة | ● | ⊘ | ● | ● | ● |
| تقرير التدقيق | ● | ● | ● | ● | ● |

ما مدى شمولية محتوى وثائق الموازنة التي اتاحتها المملكة العربية السعودية للجمهور؟

100 / 61-100 ●
100 / 41-60 ●
100 / 1-40 ●

| وثيقة الموازنة الرئيسية | الغرض من المستند ومحتوياته | السنة المالية التي تم تقييمها | درجة محتوى المستند |
|---------------------------------|---|-------------------------------|----------------------------|
| البيان التمهيدي للموازنة | كشفت المعلومات الواسعة للسياسات المالية قبل طرح مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية وتحديد التوقعات الاقتصادية للحكومة والإيرادات المتوقعة والنفقات والديون. | 2019 | 61 |
| مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية | المقدم من قبل السلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية حتى تتم الموافقة عليه وهو يوضح بالتفاصيل مصادر الإيرادات والتخصيصات التي يتم عملها لكل الوزارات والتغييرات المقترحة في السياسة وكذلك المعلومات الأخرى الضرورية لفهم الموقف المالي للدولة. | 2019 | لم يتم إنتاجها |
| الموازنة المقررة | الموازنة التي تم اعتمادها من السلطة التشريعية. | 2019 | 61 |
| موازنة المواطنين | إصدار مبسط وأقل فنية لمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الموازنة المقررة التابعين للحكومة مصمم خصيصاً لنقل المعلومات الرئيسية إلى الجمهور. | 2019 | 67 |
| التقارير السنوية | تشتمل على معلومات حول الإيرادات الفعلية التي يتم تجميعها والنفقات الفعلية التي يتم صرفها والديون المستدانة على المستويات المختلفة؛ والتي يتم إصدارها كل ثلاثة أشهر أو كل شهر. | 2018 | 56 |
| المراجعة نصف السنوية | تحديث شامل بشأن تنفيذ الموازنة، حتى منتصف السنة المالية بما في ذلك مراجعة الافتراضات الاقتصادية وتوقعات نتائج الموازنة. | 2018 | تم نشرها للاستخدام الداخلي |
| تقرير نهاية السنة | يعرض موقف حسابات الحكومة في نهاية السنة المالية ويحتوي على تقييم للتقدم المحرز في إنجاز أهداف سياسة الموازنة. | 2017 | 33 |
| تقرير التدقيق | صادر عن جهاز الرقابة العليا، تعمل هذه الوثيقة على فحص سلامة واكمال حسابات نهاية العام للحكومة. | 2017 | تم نشرها للاستخدام الداخلي |

درجة الشفافية في المملكة العربية السعودية (18) لعام 2019 أعلى بشكل ملحوظ من من الدرجة التي حصل عليها في عام 2017

ما الذي تغير في عام ٢٠١٩؟

- عمل المملكة العربية السعودية على زيادة إتاحة المعلومات حول الموازنة عن طريق ما يلي:
- نشر البيان التمهيدي للموازنة والموازنة المقررة والتقارير السنوية وتقرير نهاية السنة على الإنترنت.

التوصيات

يجب على المملكة العربية السعودية وضع الإجراءات التالية كأولويات لتحسين شفافية الموازنة:

- نشر المراجعة نصف السنوية وتقرير التدقيق على الإنترنت في الوقت المناسب.
- إرسال مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية إلى مجلس الشورى ونشره على الإنترنت في الوقت المناسب.
- تحسين شمولية التقارير السنوية.

مشاركة الجمهور



إن الشفافية وحدها غير كافية لتحسين الحكم وتعتبر المشاركة العامة الشاملة أمر بالغ الأهمية لتحقيق النتائج الإيجابية المرتبطة بزيادة شفافية الموازنة.

كما يُقيّم مسح الموازنة المفتوحة الفرص الرسمية المتاحة للجمهور للمشاركة الهادفة في مختلف مراحل عملية الموازنة ويبحث في ممارسات الجهاز التنفيذي للحكومة المركزية والهيئة التشريعية وجهاز الرقابة العليا باستخدام ١٨ مؤشر متساوي في الوزن، بما يتماشى مع مبادئ المبادرة العالمية للشفافية المالية ومبادئ المشاركة العامة في السياسة المالية 7 وتحسب درجات كل دولة على مقياس من ٠ إلى ١٠٠،

الدرجة التي حصل عليها المملكة العربية السعودية في المشاركة العامة هي 0 (من ١٠٠).

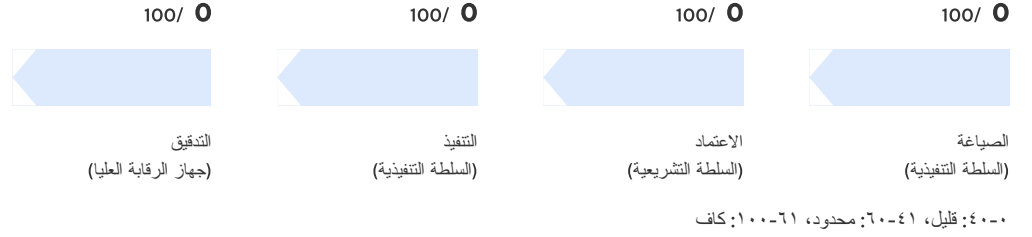
مقارنة مشاركة الجمهور في المملكة العربية السعودية مع الدول الأخرى

| الدرجة | الدولة |
|--------|--------------------------|
| 14 | المعدل العالمي |
| 17 | تونس |
| 15 | مصر |
| 7 | الأردن |
| 6 | المغرب |
| 0 | المملكة العربية السعودية |
| 0 | الجزائر |
| 0 | العراق |
| 0 | لبنان |
| 0 | قطر |
| 0 | السودان |
| 0 | اليمن |

100 كافي 61 غير كافي 0

لمزيد من المعلومات حول ممارسات مشاركة الجمهور الجيدة من جميع أنحاء العالم، يرجى مراجعة هنا 7

حجم فرص مشاركة الجمهور في عملية الموازنة



التوصيات

لزيادة تعزيز مشاركة الجمهور في عملية الموازنة، ينبغي على وزارة المالية في المملكة العربية السعودية أن تعطي الأولوية للإجراءات التالية:

- وضع آليات تجريبية لإشراك الجمهور أثناء صياغة الموازنة ورصد تنفيذ الموازنة.
- الانخراط بنشاط مع المجتمعات الضعيفة والممثلة تمثيلاً ناقصاً بشكل مباشر أو من خلال منظمات المجتمع المدني التي تمثلهم

يجب على مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية وضع الإجراءات التالية كأولويات:

- السماح للأفراد من الجمهور أو من منظمات المجتمع المدني بالإدلاء بقولهم أثناء جلسات الاستماع إلى مقترح الموازنة قبل اعتماده.
- السماح للأفراد من الجمهور أو من منظمات المجتمع المدني بالإدلاء بقولهم أثناء جلسات الاستماع إلى تقرير التدقيق.

يجب على ديوان المحاسبة العام في المملكة العربية السعودية وضع الإجراءات التالية كأولويات لتحسين مشاركة الجمهور في عملية الموازنة:

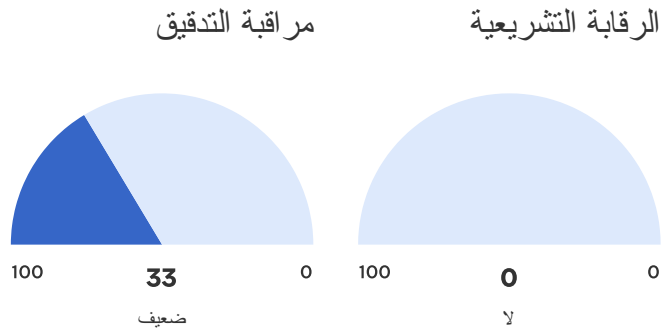
- وضع آليات رسمية للجمهور للمساعدة في وضع برنامج التدقيق الخاص به والمشاركة في تحقيقات التدقيق ذات الصلة.

الرقابة على الموازنة



ويبحث مسح الموازنة المفتوحة أيضًا الدور الذي تؤديه الهيئات التشريعية وأجهزة الرقابة العليا في عملية الموازنة ومدى توفير رقابة فعالة، ويتم تسجيل كل بلد على مقياس من ٠ إلى ١٠٠ استنادًا إلى ١٨ مؤشر بنفس الوزن، وبالإضافة إلى ذلك، يجمع المسح معلومات تكميلية عن المؤسسات المالية المستقلة (انظر الإطار).

توفر الهيئة التشريعية وجهاز الرقابة العليا في المملكة العربية السعودية رقابة ضعيفة خلال عملية الموازنة مع درجة رقابة مركبة 11 (من ١٠٠). وفيما يلي نطاق الرقابة على كل مؤسسة على حدة:



٤٠-٠: ضعيف، ٤١-٦٠: محدود، ٦١-١٠٠: كاف

التوصيات

يوفر مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية رقابة لا خلال مرحلة التخطيط للموازنة ورقابة لا أثناء مرحلة التنفيذ، ولتحسين الرقابة يجب ووضع الإجراءات التالية كأولويات:

- يتعين على السلطة التشريعية مناقشة سياسة الموازنة قبل وضع مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية واعتماد التوصيات الخاصة بالموازنة القادمة.
- يتعين تقديم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية إلى المشرعين قبل شهرين على الأقل قبل بداية عام الموازنة.
- يتعين على اللجان التشريعية فحص مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية ونشر التقارير وتحليلها على الإنترنت.
- يتعين على السلطة التشريعية اعتماد مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية قبل بداية عام الموازنة.
- خلال الممارسة، التأكد من استشارة السلطة التشريعية قبل أن تقوم السلطة التنفيذية بنقل التمويلات بين الوحدات الإدارية المحددة في الموازنة المقررة أثناء سنة الموازنة أو إنفاق إي إيرادات غير متوقعة أو تقليل النفقات نظرًا لعجز في الإيرادات.

من أجل تعزيز الاستقلال وتحسين الرقابة على التدقيق من قبل المملكة العربية السعودية ديوان المحاسبة العام، يوصى باتخاذ الإجراءات التالية:

- يتعين الحصول على موافقة السلطة التشريعية أو القضائية لتعيين وإقالة رئيس جهاز الرقابة العليا.

- ضمان مراجعة عمليات التدقيق من قبل وكالة مستقلة.

الممارسة الناشئة المتمثلة في إنشاء مؤسسات مالية مستقلة

المملكة العربية السعودية ليس لديها مؤسسة مالية مستقلة، يتزايد الاعتراف بالمؤسسات المالية المستقلة باعتبارها جهات مستقلة ذات قيمة وغير حزبية تقدم المعلومات إلى السلطة التنفيذية و/أو البرلمان خلال عملية الموازنة.

لا يتم تسجيل هذه المؤشرات في مسح الموازنة المفتوحة.

المنهجية

- لم يتم تقييم سوى الوثائق المنشورة والأحداث والأنشطة أو التطورات التي حدثت حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ في مسح الموازنة المفتوحة لعام ٢٠١٩.

- ويستند المسح إلى استبيان تم إجراءه كل دولة بواسطة خبير مستقل في الموازنة:

شراكة الموازنة الدولية

info@internationalbudget.org

- ولزيادة تعزيز البحث، يقوم أيضاً خبير مستقل مجهول الهوية باستعراض مسودة الاستبيان الخاصة بكل دولة، وفي المملكة العربية السعودية ممثل وزارة المالية.